الفصل الخامس

نظرة القادة السياسيين والسواد الأعظم من العامة والمجتمع الأكاديمي إلى التعليم العالي

في داخل هذا التصور الواسع والإيجابي عموماً للتعليم العالي توجد اختلافات هامة في الرأي بين قطاعات معينة من السكان – سواد الناس وقادة الأعمال والمسؤولين والأكاديمية نفسها – ولا يخلو الأمر من انتقادات عظيمة الشأن تقال بصوت عال. لكن الاختلافات بين القادة الأكاديميين والقادة السياسيين قد تفضي إلى مواجهة بينهما إن لم تعالج من فورها.

يوجد توافق عام في المجتمع الأمريكي بأسره حول جانبين اثنين للتعليم العالي، وهما أنه الأفضل في العالم قاطبة وأنه ذو أهمية كبرى للمجتمع. والنظرة إليه اليوم تؤكد أنه أفضل مما كان قبل عشرة أعوام، بل إنه أكثر أهمية في أيامنا هذه مما كان في أي وقت مضى (Sosin, 2002, Immerwahr, 1998). وأحد عوامل هذا التصور تلك المعرفة عند الجميع بأن التعليم الجامعي يشكل البطاقة التي لا غنى عنها لدخول المرء إلى الطبقة الوسطى، وهو أمر على جانب كبير من الأهمية في التهيؤ لحياة مهنية جيدة (Immerwahr, 1999a).

تصورات عامة

من أهم نتائج تلك المعرفة المتزايدة بأهمية التعليم العالي في فرص حياة الطالب هو ذلك التجدد المتدرج للاهتمام السائد بأنه لا يجوز حرمان طالب لديه الدافع للدراسة من دخول الجامعة. أعلن هذا المبدأ لأول مرة من جانب هيئة ترومان Truman Commission في العام 1947. لكنه جوبه آنذاك بمعارضة قوية من جانب معظم قادة الجامعات، ثم قوبل بتأييد قوي بعد توسع التعليم العالي. وخلال سنوات العقد الماضي تعرض هذا المبدأ للتهميش ثانية عندما كان الاهتمام موجهاً نحو السلوك الإيجابيaffirmative action× الذي كان في واجهة الأهداف. وقد عاد الآن ليحتل مركز الصدارة.

إن المشكلة الكبرى التي يراها معظم الأمريكيين في الفكرة القائلة بأنه لا يجوز حرمان الطالب من الانتساب للجامعة تتمثل بذلك التصور واسع النطاق بأن إعداد الطالب في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي غير كاف، وأن تجربة الكثيرين في هاتين المرحلتين قد جعلتهم دون دوافع كافية. ويرى الكثيرون أن خلق الدافع عند الطالب أكثر أهمية من وجود التمويل الكافي (Immerwahr, 1999b). وفي رأي الكثيرين أن ما يكتسبه الطالب من التعليم الجامعي هو دلالة على الجهود التي يبذلها. ولكن حتى الآن لا يوجد اعتراف واسع بأن تحسين تعليم المدارس K-12، وبالتالي الإعداد الكافي للطلبة، سيكون عملية طويلة وبطيئة، وأنه في غضون ذلك سيكون من الضروري أن يقوم التعليم بوضع البرامج التي تخلق الحافز عند الطلبة وتساعد الذين لا يكفيهم إعدادهم للنجاح في التعليم الجامعي.

وفيما خلا الاحترام الذي يكنه الجميع للتعليم العالي لما يقدمه من شهادات جامعية عالية القيمة هناك احترام أيضاً من جهات عديدة للبحوث الجامعية لما تمتاز

(×) السلوك الإيجابي برنامج أو سياسة اتبعت في الولايات المتحدة في محاولة لإنصاف من مورس التمييز العنصري ضدهم وذلك من خلال إتاحة الفرص أمامهم وبخاصة فرص التوظيف – المترجم.

به من جودة عالية وقيمة كبرى في المجتمع. ويمكن القول إن قيمة البحوث الطبية عند المجتمع هي الجانب الذي يحظى بالاعتراف الواسع برغم أن دور البحوث الأخرى في دعم التنمية الاقتصادية وفي كونها الأرض الخصبة لنشوء مشاريع أعمال جديدة هو أيضاً دور آخذ بالتنامي.

ومن النواحي الأخرى التي اكتسبت دعماً كبيراً بشكل لافت هو ذلك الرأي القائل إن التعليم العالي هو المكان الوحيد الذي تمارس فيه البلاد أعمال التفكير – وبعبارة أكثر دقة إنه المكان الذي فيه تجري مناقشة الأمور الهامة. وكلما ازدادات ثقافة هذا المراقب الذي تحدثنا عنه ازداد هذا الاعتقاد رسوخاً. والشيء المشجع في هذا السياق أن نصف عدد السكان تقريباً يؤمنون بأن على الكليات والجامعات أن تبذل المزيد في هذا السبيل (Sosin, 2002).

ومع أن المجتمع عموماً يحمل هذا الرأي الإيجابي في التعليم العالي، إلا أنه توجد بعض المخاوف التي تثير شيئاً من القلق. وعلى سبيل المثال، هنالك قلق عند البعض بأن الممارسات الحالية في التعليم العالي لم تتغير مع أن المجتمع نفسه يتغير بخطى سريعة. ويبدو أن قادة المجتمع أكثر إحساساً بهذا القلق من الآخرين علماً أنه شعور قد بدأ يتنامى ليصبح تصوراً عاماً. وهنالك أيضاً شعور بأن المؤسسات يجب أن تخضع للمزيد من المساءلة والمحاسبة عن أداء طلبتها. كما تتضمن قائمة الهموم هذه وفي مرتبة متأخرة منها على الرغم من أنه يحظى باهتمام كبير ذلك الإحساس بأن التجربة الجامعية لا تفرز مواطنين يحسنون المشاركة في المجتمع (National Center for Postsecondary Improvement, 2002).

بيد أن واحدة من الصعوبات الرئيسية التي يصادفها الباحثون عند تقييمهم لأداء التعليم العالي تلك المتمثلة في عدم وجود تصور واضح لدى الأسرة الأكاديمية ولدى السواد الأعظم من الناس حول ماهية توقعات المجتمع من التعليم العالي. ففي التعليم الابتدائي والثانوي جرى نقاش موسع عبر عقدين من الزمان شارك فيه المربون والقادة

السياسيون والجمهور العام، أما في التعليم العالي فلا توجد معايير واضحة يطلب من المؤسسات التقيد بها أو يمكن للكليات والجامعات أن تقيد نفسها بها، ونتيجة لذلك لا يوجد لديها تفويض رسمي واضح يحثها على التغيير، ولا اتجاهاً واضحاً ينبغي لها أن تمضي إليه.

في داخل هذا التصور الواسع والإيجابي عموماً للتعليم العالي توجد اختلافات هامة في الرأي بين قطاعات معينة من السكان – سواد الناس وقادة الأعمال والمسؤولين والأكاديمية نفسها – ولا يخلو الأمر من انتقادات عظيمة الشأن تقال بصوت عالٍ. وإذا نظرنا إلى اجتماعات متوالية عقدت ضمن سلسلة لقاءات مجموعات الهدف نظمها «مشروع المستقبل» وشارك فيها نواب من المجلس التشريعي في الولاية ورؤساء كليات وجامعات يتبين لنا أن الاختلافات بين فئة القادة السياسيين وفئة القادة الأكاديميين قد تفضي حتماً إلى مواجهة بينهما إن لم تجر معالجتها حالاً (Immerwahr 2002). تقول كلارا لوفيت Clara Lovett، الرئيس السابق لجامعة نورث أريزونا North Arizona: "في السنين العشر الماضية، ولا سيما في السنوات الست التي شغلت فيها منصب رئيس جامعة نورث أريزونا، لاحظت، وشهدت، تنافراً وعدم انسجام – وإذا جاز لي أن أستعمل مصطلحاً من علوم الانثروبولوجيا، صراع ثقافات – بين المؤسسات التي يعمل فيها المرء والمسؤولين الحكوميين الذين يحاول المرء التأثير فيهم بالنيابة عنا» (Lovett, 2000, p.8).

الجمهور العام

يولي الجمهور العام اهتماماً ودعماً كبيرين للتعليم العالي عموماً (Sosin, 2002). في معظم استطلاعات الرأي التي تطلب إلى جمهور المشاركين التعبير عن رأيهم في التعليم العالي من خلال وضع درجات بالحروف الأبجدية. وكانت النتيجة درجة (B) على نطاق واسع، لم يقل أحد «ممتاز» ولم يعط أحد الدرجة (A)، إنما أجمعت الآراء على درجة «جيد» (National Center for Postsecondary Improvement, 2002; Immerwahr, 1999a; Educational Testing Service, 2003).

والجمهور العام يدرك جيداً أهمية التعليم العالي. ويرى أن الثقافة الجامعية تتيح له منافع شخصية هامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة لدى الفئات المحرومة على مر التاريخ ولا تزال تناضل في سبيل تكافؤ الفرص في المجتمع. يرى نحو 47 بالمائة من الأهالي من الأمريكيين الأفارقة وزهاء 65 بالمائة من ذوي الأصول الإسبانية أن التعليم العالي «ضروري بالمطلق» لحياة ناجحة. بينما تبلغ نسبة أهالي الطلبة البيض الذين يشاركون في هذا الرأي 33 بالمائة فقط (Immerwahr and Foleno, 2000). أما فائدة التعليم العالي بالنسبة للمجتمع فينظر إليها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية.

أجريت استطلاعات رأي عديدة حول الأهداف المتوخاة من التعليم الجامعي، وقد أفرزت نتائج مماثلة عموماً. ففي أحد هذه الاستطلاعات كان الهدف الأساسي معرفة ما يقدمه هذا التعليم في مجال المهارات الأساسية (وهذا ما حدده 85 بالمائة من المشاركين في الاستطلاع) ثم التدريب المهني (72 بالمائة). والمدهش في هذه النتائج أن جاء ترتيب الإعداد لمشاركة فاعلة في المجتمع وقيادة المجتمع في درجة متأخرة بين هذه النتائج (نحو 56 بالمائة؛ Sosin, 2002).

والجمهور العام يريد ما هو أكثر من مجرد شهادة الدبلوم. فالأمريكيون عموماً يتوقعون لطلابهم أن يكتسبوا مهارات يحتاجونها في أماكن عملهم إلى جانب المعرفة والنضج والمهارات التنظيمية ومهارات الاتصال والاختصاص التقني والمقدرة على حسن التعامل مع الآخرين والقدرة على حل المشكلات. وخلافاً لما هو قائم في التعليم الابتدائي والثانوي حيث تبدلت توقعات الجمهور العام خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا حركة إصلاح وأصبح ينظر إلى المدارس على أنها مسؤولة عن التعليم، بات الجمهور يرى أن مسؤولية النجاح في التعليم العالي تقع على الطالب نفسه. والطالب المتسرب من الجامعة، مثلاً، هو المسؤول عن ذلك، ولا لوم يقع على الكلية أو الجامعة.

والجمهور العام يقدر عالياً البحوث التي تجريها الجامعات وغالباً ما يربط المنافع بالبحوث الطبية. صحيح أن ثمة اعترافاً أيضاً بقيمة البحوث وأهميتها في التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا الاعتراف لا يزال مبهماً، ولم يرق إلى درجة البحوث الطبية الملموسة فوائدها.

إذن، من وجهة نظر عامة الناس، للتعليم العالي أهميته، وبخاصة دوره في تعليم الطلبة وفي كونه بوابة الدخول إلى الطبقة الوسطى. والبحوث أيضاً لها قيمتها العالية في نظرهم، وكذلك دور الجامعة في الإسهام بخلق فرص العمل. ولكن إلى جانب هذا كله توجد هموم لدى الناس.

من هذه الهموم همّان لهما أهمية كبرى في نظر معظم الناس تجسدهما إمكانية دخول الجامعة والقدرة على دفع تكاليفها. والسؤال الذي يشغل بال الكثيرين هو: «هل أستطيع أنا، أو يستطيع ابني أو ابنتي، دخول الجامعة، وهل بمقدورنا أن نتحمل هذه التكاليف؟» يعتقد نصف الأمريكيين أن الجامعات تفعل ما بوسعها لتفادي رفع التكاليف (Immerwahr, 1998). ولكن الأمريكيين من

أصل إفريقي لديهم شعور أكثر من البيض بأنه لا يوجد اهتمام كاف، أو ربما لا يوجد اهتمام قط، بتكاليف التعليم الجامعي أو بفاعليته (Immerwahr and Foleno, 2000). ويقول المشرعون في معرض حديثهم عن أمور يثيرها الناخبون معهم إنهم يسمعون كثيراً عن ارتفاع الأقساط الجامعية. ويذكرون أيضاً أن الطلبة يتحدثون عن عدم استطاعتهم رؤية الأساتذة في السنة الأولى والثانية من دراستهم (Mahtesian, 1995).

لكن هذه الهموم التي يعانيها الجمهور العام ليست قوية ولا هي واضحة البيان. وقد أظهرت استطلاعات الرأي ولقاءات مجموعة الهدف أن الجمهور العام ليس بحكم الضرورة على اطلاع جيد بأداء التعليم العالي (Immerwahr, 1999a). ولكن يبدو عموماً أن عامة الناس راضون عن هذا الأداء، إنما همهم الرئيسي يقتصر على التكاليف. وحتى في هذا الهم يبدوالناس على دراية جيدة بارتفاع المصاريف، إنما

الذي يقلقهم هو ما إذا كان بإمكانهم تحمل مصاريف الجامعة، مع أنهم في معظم الأحوال ليس لديهم معلومات صحيحة حول التكاليف الفعلية (American Council on Education, 2002a; Winter and Rimer, 2003). وأما بالنسبة للأغراض العامة للتعليم العالي فإن الجمهور العام يتوقع لطلبته أن يتعلموا لينجحوا في حياتهم المهنية. ويفضل أن يكونوا مواطنين صالحين، لكن هذه الأخيرة تأتي في المقام الثاني (Sosin, 2002). وبرغم أن اللغة المستخدمة في كثير من مواثيق الجامعات والكليات تنص صراحة على أهمية ومركزية الغرض العام في الاهتمامات (بيان الرسالة لجامعة متشغن، مثلاً، ينص على أن رسالة الجامعة «أن تخدم الشعب») إلا أن الجمهور العام لا يعرف البتة ما النتيجة التي يستتبعها هذا الغرض العام.

قادة الشركات والأعمال

لكن الصورة ليست على هذا القدر من التفاؤل حين يتوجه المرء بسؤاله إلى قادة الشركات والأعمال لمعرفة تصوراتهم حول التعليم العالي. وهم مثل الجمهور العام يعتقدون أن التعليم العالي في أمريكا جيد ولا يزال الأفضل في العالم. أما حقيقة موقفهم فيمكن استنتاجها من قولهم. «إنه الأفضل في العالم، ولكن ....». ومن جهة أخرى، يوجه قادة الأعمال انتقاداً أشد قسوة وأكثر علماً ومعرفة من ذلك النقد الذي يعبر عنه الناس. ولعل الشيء الهام جداً في هذا المقام هو أن هذه الانتقادات التي يتفوه بها قادة الشركات في تصاعد مستمر. إنما يبدو أن مستوى هذا النقد قد بلغ ذاك المستوى الذي كان قادة الشركات يوجهونه منذ بعض الوقت إلى التعليم الابتدائي والثانوي (Immerwahr, 1999a)، وهو يتركز حالياً على أمرين اثنين هما، مهارات الخريجين وكيف يعمل التعليم العالي.

ولنأخذ أولاً الأمر الأول، فقد أصدرت عدة منظمات تمثل قادة الشركات في العقد الماضي تقاريرها التي تحمل انتقاداً متزايداً للمهارات التي يكتسبها الخريجون. غير أن القادة الأكاديميين يفترضون في أغلب الأحوال أن قادة الأعمال يطالبون

بمهارات مهنية ضيقة. لكن ما ينادي به مجتمع الأعمال هو مهارات تبدو مماثلة لما يصفه الأكاديميون بالتعليم الليبرالي.

وقد تضمنت تقارير عدة صادرة عن مؤسسات الأعمال شكوى أصحابها من مهارات التواصل (الشفهي والكتابي) والمهارات بالتعامل بين الأشخاص، والقدرة على فهم ما يقرأ، وكذلك الأمية بالرياضيات والعلوم (U.S. Department of Labor, 1999; Mullen, 1997; Oblinger and Verville, 1998). كما طالب منتدى الأعمال والتعليم العالي المنعقد عام 2001 بتنمية المهارات متعددة الوظائف بما فيها المهارات القيادية والعمل الفريقي ومهارة حل المشكلات والتفكير التحليلي والوعي العالمي ومهارات القراءة والكتابة (Business-Higher Education Forum, 2001) وكشفت دراسة أخرى أن الخريجين يفتقرون إلى الذكاء «الإبداعي» و «العملي» (Oblinger and Verville, 1998).

وفيما يتعلق بأصحاب الصناعات، فإن معظمهم (88 بالمائة) يشيرون إلى افتقار هؤلاء الخريجين «للمهارات الأساسية للقبول في الوظائف»، ويتحدثون عن صعوبة إيجاد المرشحين المؤهلين، في حين يقول ما نسبته 60 بالمائة إنهم غالباً ما يرفضون توظيف نصف المتقدمين أو أكثر بدعوى أنهم غير أهل للوظيفة

National Association of Manufacturers, Center for Workforce Success, and Grant Thornton, 1998; National Association of Manufacturers, Andersen, and Center of Workforce Success, 2000

وأرباب العمل يرون في هذا الوضع باعثاً أكيداً على القلق ذلك أن الميزة الوحيدة التي تمتلكها الولايات المتحدة في ظل المنافسة العالمية الحالية تكمن في كونها مصدر توريد العاملين الذين يملكون المعرفة. وهم يرون هذه الميزة عرضة لخطر يحدق بها جراء ثغرة في مهارات العمل. وهذه الثغرة هي واحدة من أشياء عديدة يدور خلاف حولها مع أعضاء هيئة التدريس. ففي الوقت الذي نجد فيه أعضاء هيئة التدريس

عموماً راضين عن مستوى الخريجين نرى ما يقرب من 46 في المائة من قادة الأعمال يعتقدون أن الخريجين يعرفون ما هم بحاجة لأن يعرفوه (Immerwahr, 1999a).

ولكن تجدر الإشارة إلى أن الحديث عندما يتناول مهارات الخريجين يجانب الحقيقة عندما يتعلق الأمر بالميزات الكبرى للنظام الأمريكي، ويقصد بها انفتاح هذا النظام على فرص متجددة دوماً للانتساب إلى التعليم العالي. ولعل أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت القوة العاملة الأمريكية الأكثر إنتاجية في العالم يتمثل بتلك الفرصة واسعة الانتشار – وكثيراً ما يستفاد منها – التي تتيح للعامل أن ينتسب، أو أن يعود للانتساب، إلى الجامعة، أو برامج شهادات، أو جامعات الشركات إضافة إلى عمله. إن التعليم العالي في أمريكا متقدم جداً من حيث توفير هذه الفرصة. قد تكون طريقة قليلة الفاعلية في إنتاج مستوى عال – من المعرفة والمهارات إذا ما قورنت بمستوى اكتساب هذه المهارات في المرة الأولى حين يكون هذا العامل في الكلية، لكنها على أية حال طريقة مجدية.

لا يقتصر انتقاد الشركات وقادة الأعمال على المعرفة والمهارات عند الخريجين فحسب، بل يتعدى ذلك لانتقاد طريقة عمل الكليات والجامعات. وهنا أيضاً هم على خلاف مع أساتذة الجامعة. فهم يعتقدون أن الأساتذة لا يعطون الوقت والاهتمام الكافيين لعملية التعليم. ويعتقدون أيضاً أن لدى الأساتذة أسلوباً قديماً وبالياً في التعليم أثبت عجزه عن مواكبة الفهم المتطور لطريقة التعليم بفاعلية وتأثير. ويشعر معظمهم أن من الممكن التعويض عن هذا العجز بإلغاء إجراءات تثبيت الأساتذة (Immerwahr, 1999a).

وعموماً يشعر قادة الشركات والأعمال أيضاً أن الجامعات والكليات وأعضاء الهيئة التدريسية يحاولون الاختباء من أي إجراء يهدف إلى محاسبتهم. ويشعرون أن الهيئات التدريسية والإداريين لا يأخذون على عاتقهم مسؤولية فاعلية المؤسسة وكفاءتها ويرفضون الاعتراف بضرورة معالجة مسألة التكاليف المتصاعدة، وأنهم إلى

جانب ذلك لا يتحملون مسؤولية النتائج. وفي رأي هؤلاء القادة إن هنالك ضرورة ماسة لإجراء تقييم لعملية التعلم كخطوة أولى (Immerwahr, 1999a).

ومن الانتقادات الأخرى قولهم إن التعليم العالي قد نأى بنفسه عن بذل أية جهود جادة في سبيل إصلاح التعليم الابتدائي والثانوي. كان قادة الأعمال دوماً في الخط الأول بالمطالبة بإصلاح المدارس ويعتقدون أن التعليم العالي يجب أن يكون شريكاً فاعلاً في هذا الإصلاح. لكن التعليم العالي في رأيهم في منأى عن ذلك (Business-Higher Education Forum, 2001).

لكن الأمر الذي ينبغي أن يسترعي انتباهاً دقيقاً من جانب القادة الأكاديميين هو أن قادة الأعمال يعرفون أساليب العمل داخل التعليم العالي أكثر مما يعرفه الجمهور العام، ولذلك فهم أكثر انتقاداً لما يجري داخل الجامعات (Immerwahr, 1999a). فهل سيشكل هذا الوضع توجهاً عاماً حين تزداد معرفة الجمهور العام بهذا الخصوص؟

كبار المسؤولين

إن القادة السياسيين أكثر انتقاداً من سواهم للعمل الذي تقوم به الجامعات في تعليم الطلاب – وفي خدمة الأغراض العامة. وهم كثيراً ما يثيرون – وبصورة قاسية مؤخراً – موضوع زيادة فاعلية وكفاءة الجامعات إضافة إلى فرض السيطرة والتحكم على ارتفاع التكاليف والحاجة إلى إجراءات لمعرفة مخرجات التعلم، وكذلك ضرورة إتاحة فرصة أكبر لإمكانيات الوصول إلى التعليم الجامعي، وتحقيق مواءمة أفضل ودعم أكبر للتعليم الابتدائي والثانوي، ورفع مستوى إعداد المعلمين، ناهيك عن مطالبتهم بوضع صيغ أكثر فاعلية للمحاسبة والمساءلة. يقول بول لنغنفلتر Paul Lingenfelter المدير التنفيذي لجمعية المسؤولين التنفيذيين في التعليم العالي State Higher Education Executive Officers Association (SHEEO)، «تجري الجمعية كل ثلاث سنوات استطلاعاً للرأي لمعرفة ماهي الأمور الملحة. وكان موضوع «الفاعلية والمحاسبة» الموضوع الوحيد في خمسة عناوين رئيسية تحتل صدارة كل استطلاع خلال الأعوام الاثني عشر الماضية.» (في اتصال شخصي مع لنغنفلتر في 2003/3/23).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن القادة السياسيين – وليس علماء التربية أو الجمهور العام – هم الذين سلطوا الأضواء على التعليم الابتدائي والثانوي، وهم الذين أطلقوا الجهود المكثفة عبر عقدين من الزمن لإصلاح المدارس ولا يزال هذا الجهد متواصلاً بوتيرة عالية. وقد تحدثت ثلاث فئات من كبار المسؤولين مراراً وبصوت عال – عن حالة التعليم العالي وهذه الفئات هي حكام الولايات، وأعضاء المجالس التشريعية في الولايات والمسؤولون الفدراليون (وبخاصة من وزارة التربية، وأيضاً من الكونغرس). وهم جميعاً على توافق عام، إنما توجد بعض الاختلافات فيما بين هذه الفئات.

حكام الولايات أكدوا على أهمية التعليم العالي، وعلى وجه الخصوص أهميته في التنمية الاقتصادية للولاية. ومعظمهم يتحدثون عن هذه الأهمية في خطابهم عن حالة الولاية، مؤكدين أن «الاستثمار» في التعليم العالي أمر ضروري جداً لتكون الولاية قوة تنافسية، وهذا الاستثمار يتضمن أيضاً استثماراً في البحوث والتطوير. يريدون أن يروا المزيد من المساعدات التي تقدم للطلبة، ويريدون إعداداً أفضل لهم من أجل الدراسة الجامعية وهم في مستوى المدارس الثانوية. تحدثوا أيضاً عما يثير قلقهم، مطالبين بتنسيق أفضل بين الجامعات والمدارس الثانوية وتحسين تدريب المعلمين، والتنسيق فيما بين مختلف البرامج الأكاديمية وتوجيه المزيد من الاهتمام لاحتياجات القوة العاملة والتعلم مدى الحياة، والاهتمام أيضاً بالتكاليف والفاعلية وتقييم نتائج التعلم والمحاسبة (National Governors Association, 2002)[1].

إنهم يريدون للتعليم العالي أن يكون مرآة للتغييرات الحاصلة في الاقتصاد – وفي حكم الولاية ذاتها – ويكون أكثر مرونة وتكيفاً وأن يكون صديقاً للمستهلك، يتميز بالابتكار ومواكباً للتطور التقني، ويعتمد كثيراً على الأداء والمحاسبة. هذه الهموم كلها تعكس تلك الأهمية المتزايدة للتعليم العالي، وبالتالي تفضي إلى ازدياد اهتمام حكام الولايات الذي نشاهده حالياً، على سبيل المثال، في جهود تبذلها رابطة حكام الولايات وما يستتبع ذلك في مستقبل التعليم العالي (National Governors Association, 2002).

ومع تزايد شدة هذه الهموم حيال التعليم العالي، ينبغي ألاّ يغيب عن بال أحد أن الاحصاءات الديموغرافية المستقبلية سوف تضيف تحديات جديدة لها. فمنذ الآن تتوقع ولايات عدة ارتفاعاً ملحوظاً في الطلب على دخول الجامعات نتيجة لصدى النمو المتزايد في أعداد الأطفال وفي الهجرة الوافدة (وهذا ما أطلق عليه البعض مصطلح «موجة المد الثانية»). ونكاد لا نرى أي ولاية لديها خطة للتعامل مع هذه «الهجمة». ويبدو أن معظم الولايات تعتقد أن التقنية قد تؤدي دوراً أساسياً في توسيع فرص الدخول إلى الجامعة. صحيح أن التقنية يمكن أن تساعد في هذا الشأن إلا أنها وحدها لا تكفي في مواجهة هذا الأمر الوشيك.

يبدو لنا أن المشرعين يوافقون على ما يقوله حكام الولايات. وعلى أية حال فهم يتحدثون عن هذه الهموم أكثر مما يفعل الحكام، ولعل السبب في ذلك أنهم يسمعون ناخبيهم يتحدثون عما يسيئهم من أخطاء في التعليم العالي. وهم أيضاً (مع بعض الاستثناءات) يدعمون بحذر المزيد من الحكم الذاتي للمؤسسات (Kettl, 2001). فالكثير من المشرعين يعرف أن الولايات قد وضعت قيوداً على قدرة المؤسسات في المحافظة على أوضاع الرسوم الجامعية، أو في التفاوض بشأن عقود العمل أو في الحصول على موافقة سريعة لبرامجها. يبدو أن غالبيتهم يريدون لأي تحرك جديد نحو الحكم الذاتي أن يقترن بإجراءات خاصة للمحاسبة (Novak, 2001). ومن جهة أخرى، يخشى بعضهم من أن يستخدم الحكم الذاتي في مقاومة التغيير، بينما يرى آخرون أن الإجراءات الحالية في المحاسبة غير مجدية.

ليس هذا الاهتمام الشديد بالسياسات الخاصة بالمحاسبة بالشيء الجديد. فقد صرحت جولي دافيس بيل Julie Davis Bell مديرة البرامج التربوية للمؤتمر الوطني لأعضاء المجالس التشريعية في الولايات، ومنذ سنوات عدة أن «القدرة على تحمل المصاريف والمحاسبة وتدريب المعلمين ستكون الموضوعات الثلاث ذات الأهمية القصوى بخصوص التعليم العالي والتي ستناقشها المجالس التشريعية في مختلف أنحاء البلاد في السنوات القليلة القادمة.» (NSCL Education Expert…," 1999, p.12").

كما أن استطلاعاً أجراه المجلس التربوي للأقاليم الجنوبية أظهر أن اثنتي عشرة من الولايات الجنوبية الخمس عشرة قد تبنت قوانين تهدف إلى تحسين مستوى المحاسبة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي. وهذا يعني أنه حتى في ذلك الحين توجهت اهتمامات المشرعين إلى الارتفاع المتواصل في التكاليف وإلى اتساع حجم البيروقراطية، وإلى تدني مشاركة الأساتذة في العملية التعليمية وعدم منفعة المنح التعليمية والإجازات التعليمية التي تمنح للتفرغ للبحوث وإلى طول مدة دوام الطلاب في الجامعة، وإلى التداخل بين البرامج (Mahtesian, 1995). ويرون أيضاً أن شروط تثبيت الأساتذة ترمز إلى كل تلك العلل، على الرغم من أنها قلما تذكر مؤخراً إذ باتت نظرة القادة السياسيين لمشكلات التعليم العالي أكثر تعقيداً.

إن النقد الذي يوجهه معظم المشرعين للمؤسسات التي مدة الدراسة فيها أربع سنوات أشد قسوة من نقدهم الموجه لكليات المجتمع التي يتفهمون استعدادها للتجاوب مع احتياجات الجمهور العام وبخاصة في مجال تدريب القوة العاملة فهم يشعرون أن تلك المؤسسات تقاوم التغيير وتعمل بدأب ومكر على حرف مهمتها عن مسارها. ويشككون في قدرة هذه المؤسسات أو استعدادها للتجاوب مع الاحتياجات المتغيرة للولاية.

فالمشرعون يريدون أن يروا مستوى من الإستجابة أعلى مما هو الوضع عليه حالياً. وكذلك مزيداً من المنهجيات التي تركز على الطلبة (وكليات المجتمع في رأيهم هي الأكثر استجابة). يريدون للتعليم العالي أن يكون أكثر مواءمة مع التعليم الابتدائي والثانوي ولذلك فهم يشعرون بالإحباط حين يجدون الجامعات تنأى بنفسها عن المشاركة في عملية الإصلاح بالمدارس. ويريدون علاوة على ذلك استخداماً أفضل للتسهيلات والمنشآت المتاحة (Ruppert, 2001).

والمشرعون مهتمون أيضاً بالتنمية الاقتصادية، ولذلك يرون البحوث ذات الجودة العالية عظيمة الشأن في هذا المضمار، مثلما يعلقون أهمية كبرى على رفع المستوى الثقافي للسكان (Ruppert, 2001). ولديهم رغبة قوية في الحيلولة دون هجرة الطلبة

المتفوقين من الولاية، ولذلك يدعمون المساعدة الطلابية على أساس التفوق. (ويجاهرون بضرورة تأييد ودعم المساعدات التي تمنح على أساس التفوق لكي يحصلوا على التأييد في سبيل تمرير المساعدات التي تقدم وفق الحاجة، Ruppert, 2001). ويرون رغبة أكيدة في دخول القسم الأكبر من السكان إلى الجامعة. ولهذه الغاية يعتقدون اعتقاداً جازماً بأن التعليم العالي يجب أن يشارك مشاركة فاعلة في جعل التعليم الابتدائي والثانوي أكثر مقدرة في إعداد الطلبة لدخول الجامعات (Novak, 2001; Ruppert, 2001).

يدرك الحكام والمشرعون على السواء أن المنافسة في قطاع التعليم العالي تسير بشكل متصاعد، ويدركون أيضاً أن تداعيات هذه المنافسة على ولايتهم (مع أنهم حتى هذه اللحظة لا يعلمون أن البلدان المتقدمة عاقدة العزم على منافسة بحوث الجامعات الأمريكية، وأن بعضها قد تفوق على هذا البلد في معدلات المنتسبين إلى الجامعات وفي معدلات التخرج). لذلك تراهم يعبرون عن قلقهم بأن المؤسسات إذا لم تقدم على تغيير طرائق الحكم فيها فقد لا تقوى على المنافسة (Ruppert, 2001). وهناك أمر واحد بدأ يدخل دائرة اهتمامهم مؤخراً ذلك أن الكليات والجامعات الربحية مرشحة لأن «تقطف الثمار»، أي تدخل ميدان المنافسة لاستقطاب الطلبة المنتسبين حالياً إلى الكليات والجامعات العامة ولا سيما في الموضوعات الدراسية التي تضم أعداداً كبيرة من الطلبة مثل التربية والأعمال (Immerwahr, 2002). إنهم يدركون أن هذا النوع من المنافسة قد يلحق الضرر بالمؤسسات العامة، ويسلبها البرامج المربحة تاركاً لها البرامج باهظة التكاليف، إما لقلة أعداد المنتسبين إليها أو لأنها غالية الثمن. لكن بعضهم يرى في هذه المنافسة تطوراً إيجابياً سيما وأنها تزيد من الضغوط التنافسية على المؤسسات العامة، بينما يرى بعضهم الآخر فيها تطوراً سلبياً وخطراً (Mahtesian, 1995).

بيد أن معظم القادة هؤلاء يرون ضرورة لمزيد من المرونة في المؤسسات. فمثلاً هناك إحساس قوي بوجوب حصول المزيد من التعاون فيما بين المؤسسات – بالاشتراك في البرامج، والتطوير المشترك لاستعمالات جديدة للتقنية، وتسهيل عملية نقل تقديرات

الطلبة في المقررات، وما إلى ذلك. وبعد أعوام من الجدال حول هذا التعاون (وكانت النتائج متواضعة في أفضل حالاتها) علق العديد من كبار المسؤولين آمالهم بأن السوق سوف يحث المؤسسات على التعاون.

لقد بدأ معظم المسؤولين الفدراليين – وبخاصة أولئك العاملين في الحقل التربوي بوزارة التربية – ينظرون إلى التعليم العالي نظرتهم إلى التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية. كان الدور الفدرالي في التعليم العالي، تاريخياً، يقتصر ويرتكز على البحوث والمساعدات الطلابية وعلى إصدار أنظمة وتعليمات لحماية جماعات معينة (كمثال على هذه الأنظمة نذكر Title IX الخاصة بالمرأة). أما ما يتعلق بأساسيات سياسة التعليم العالي فقد تركت للولايات ذاتها. لكن الإدارة الأمريكية والكونغرس معاً قررا مؤخراً دخول هذا الميدان بنشاط أكبر، وقدمت مقترحات تتضمن إجراءات محددة للمحاسبة تهدف إلى تشديد الرقابة على التكاليف وعلى تعلم الطلبة. ومن خلال الضغط الفدرالي الذي يحث على المزيد من نشاط الولايات في مجال التقييم، فإن هذا الموضوع مرشح لأن يقفز إلى المقدمة ويصبح محور النشاط (Burd, 2003; Boehner and McKeon, 2003).

يتضح لنا مما سبق أن المشرعين وحكام الولايات متفقون في الرأي مع رؤساء الكليات والجامعات بأن التعليم العالي في أمريكا هو الأفضل في العالم أجمع، لكنهم غير متفقين في مسألتين هما: أين نحن الآن؟ وما هي الخطوات الواجب اتخاذها؟ وهم يريدون أيضاً أن يحاسب الجميع على ما يفعلون، أو كما قال أحد المسؤولين الكبار: «إن المحاسبة هي التي تقرر بالتالي مقدار الأموال التي تقبضها مؤسسة ما» (Ruppert, 2001, p.35).

الأكاديمية

في سلسلة لقاءات لمجموعات الهدف أجراها برنامج «الأجندا العامة Public Agenda" مع أساتذة الجامعات ورؤساء الكليات والجامعات لصالح «مشروع المستقبل»

تبين أن القادة الأكاديميين يرون العالم بمنظار يختلف عن منظار اللاعبين السياسيين. يرون مؤسساتهم تتمتع بالمرونة (وقد استخدم الكثيرون منهم لفظة «رشيق») إنما تعوّق أعمالها التدخلات البيروقراطية المبالغ فيها. يرون البيروقراطية تستهلك القسم الأعظم من وقت وطاقة مؤسساتهم. لذلك تخالجهم مشاعر قوية بضرورة إعطائهم الحكم الذاتي (Immerwahr, 2002، وانظر Gumport, 2000). (انظر الفصل السابع لمزيد من التفاصيل حول الحكم الذاتي في المؤسسات).

وعلى نحو أكثر قوة يشعر هؤلاء الرؤساء بأن مؤسساتهم بحاجة للمزيد من المال. ولا يقرون، حتى لو ألح المرء عليهم، بوجود زيادة كبيرة في مخصصات ميزانية الولاية للتعليم خلال العقدين الماضيين، أو حتى بالتنامي المتزايد في إجمالي واردات المؤسسات.

ومع أن القادة السياسيين وقادة الأعمال على السواء يعبرون عن قلق متزايد حيال سوء الأداء في التعليم العالي، إلا أن رؤساء الجامعات لا يرون مشكلات يمكن تصنيفها بالمشكلات الخطيرة. فهم يعتقدون اعتقاداً جازماً أن مؤسساتهم تقوم بتعليم الطلاب ما يجب أن يتعلموه. وأما السبب الرئيس لهذه الدرجة المتدنية من الإنجاز فيرجع، برأيهم، إلى إخفاق مدارس K-12 بتعليم الطلاب ليصلوا إلى المستوى المطلوب للنجاح في الجامعة.

وحين احتدم الجدل حول التعليم العالي، أدرك رؤساء المؤسسات ذلك الضغط المتزايد من أجل المحاسبة. وبصورة خاصة، أحسوا بالضغط الشديد من أجل قياس مدى ما يتعلمه الطلاب. ولا تزال مسألة تقييم التعليم مثيرة للخلاف، رغم أن بعضهم (وهم ليسوا أكثرية على كل حال) قد بدأ يطالب باتخاذ زمام المبادرة لتطوير نماذج متعددة لتقييم الطلاب تكون مرنة ومفعمة بالأفكار، وذلك في خطوة منهم لتفادي تدخل حكومة الولاية أو الحكومة الفدرالية. ويخشون في الوقت عينه من أن ينجم عن ذلك نماذج في التقييم مشابهة لتلك المستخدمة في المرحلتين الابتدائية والثانوية والتي برأيهم بسيطة جيدة. غير أن كليات المجتمع هي الأكثر انفتاحاً على فكرة تقييم ما يتعلمه الطلبة.

ومن ناحية أخرى يشعر رؤساء المؤسسات حالياً بتزايد حدة المنافسة، لكن هذا الشعور لم يتطور لديهم إلا منذ سنوات قليلة. والواقع أنهم يخشون أن تؤدي المنافسة المتزايدة من جانب المؤسسات الربحية، مضافاً إليها حاجتهم لرفع رسوم التعليم بسبب ما يرونه من تضاؤل في التمويل من الدولة، إلى جعلهم في موقف ضعيف، فلا يملكون أن يقطفوا ثمار برامجهم التي ينتسب إليها عدد كبير من الطلاب – وبخاصة برامج التربية والأعمال والبرامج المخصصة للطلبة العاملين الأكبر سناً. وهذه هي البرامج التي استخدمت في مناقلة الدعم المالي إلى أنشطة أخرى لا تملك الدخل الكافي لتدعم نفسها.

غير أن هؤلاء الرؤساء ظلوا يقولون – حتى وقت قريب – إن المنافسة من المؤسسات الربحية ذات نوعية متدنية وتركز اهتمامها على الطلبة العاملين الأكبر سناً وغير المتفرغين للدراسة – وليس في هذا ما يدعو للقلق والخوف. أما اليوم فقد أدركوا أن أمامهم منافسين أقوياء يحسب لهم حساب. والعديد من الرؤساء اليوم قد نعتوا أفضل المؤسسات الربحية بأنها هزيلة، ذات تركيز محدود، ولديها جسم طلابي من جودة أعلى مما كان معروفاً في السابق. ومن النعوت التي كثر ترددها قولهم إن المؤسسات الربحية لا تخصص الوقت الكافي للمنح الدراسية ولا للدراسات العليا (التي تعد أساس التدريب للهيئة التدريسية) ولذلك فهي طفيليات تقتات على الجامعات التقليدية.

يرى رؤساء كليات المجتمع والمؤسسات الإقليمية التي تدرّس أربع سنوات مؤسساتهم بأنها المكان الوحيد المعني بتوفير إمكانية انتساب الطلبة من ذوي الدخل المحدود ويقدمون الحجة المشفوعة بالدلائل قائلين إن حصتهم في التمويل هي الأدنى مقابل عمل هو الأصعب بين كل الأعمال.

من الملاحظ أن آراء أعضاء الهيئات التدريسية تعكس آراء رؤسائهم بخصوص تلك القضايا، إلا أنها عموماً تتركز على عملهم. وهم غالباً ما ينفذ صبرهم إزاء أمور تتعلق بالسياسات والتمويل والجدل العام. أما الأمور المتعلقة بالكفاءة والفاعلية فهي في نظرهم مجرد إزعاج في أفضل حالاتها وتطفل في غير محله في معظم الأحيان.

وعموماً فإن الأساتذة يتخذون موقف المتشكك من نتائج التعلم ومن أي شكل من أشكال التقييم الخارج عن قرار أعضاء الهيئة التدريسية. وهم على قناعة أكيدة بأن الأشياء التي يعلّمونها هي ما ينبغي أن يعرفه الطلاب. ويرون أن مسألة تسرب الطلاب من الجامعة لا تعنيهم، بل يرون أنها غلطة الطالب الذي منح الفرصة ولم يكن أهلاً لها.

وحين يعير الأساتذة انتباهم للنقد الخارجي تراهم يخشون إلحاح صناع السياسات على توقعات يمكن أن تضر بالمؤسسة وبالعملية الأكاديمية – مثل تخفيض التكاليف، ورفع نسبة الانتساب إلى الجامعة، والمطالبة «بالجودة» الأعلى واعتماد التقنية (Immerwahr, 1999a, 2002).

وخلاصة القول، إن الأساتذة ورؤساء الجامعات معاً يرون الجودة على درجة عالية حقاً، ودوماً يشيرون في حديثهم إلى هذا النظام بأنه «أعظم نظام للتعليم العالي في العالم» مؤكدين على الأعداد الكبرى من الطلاب الأجانب الذين يتلقون العلم في جامعاته ويطرحون السؤال: «لماذا برأيكم يأتون إلى هنا؟» إن هذا السؤال بحد ذاته حجة قوية ومهمة، لكنه في الوقت ذاته يتجاهل الأسباب الأخرى – السياسية والاجتماعية والاقتصادية – وهي أسباب قوية تدفع الطلاب الأجانب وتشدهم إلى الدراسة في بلادنا.

إذا جمعنا الدلائل كلها ونظرنا إليها جميعاً نرى دليلاً واحداً يفوق في أهميته كل ما عداه، ألا وهو الاختلاف الحاد في التصورات. فالقادة السياسيون وقادة الأعمال يتحدثون بجرأة وصراحة متزايدة عن الحاجة إلى المحاسبة. والقادة الأكاديميون والأساتذة يشعرون بضغط شديد بغية المحاسبة، إنما ينظرون إليها بتشكك وتخوف. هذه الفئات كلها تدرك تزايد المنافسة. وهنا يرى القادة الأكاديميون فيها تحدياً ينبغي التغلب عليه، بينما يرى القادة السياسيون وقادة الأعمال فيها قوة تشجع وتحث على تحسين الأداء. والجميع لديهم مصلحة أكيدة في البحث عن أرضية مشتركة وعن سبيل بنّاء يقود إلى الأمام. وقد يبرز هذا من خلال مناقشات جادة ومتجددة حول المقايضة بين المحاسبة والحكم الذاتي (وهذا ما سوف نناقشه في الفصل السابع).